

عكاظ

المصدر :

العدد : 15059

19-11-2007

التاريخ :

المسلسل : 150

21

الصفحات :

ملف صحفي

« إعلان الرياض » يلتزم بنهوض مستوى المعيشة واستقرار سوق الطاقة

أوبك تدعو الدول المستهلكة الى تبني سياسات تجارية ومالية شفافة

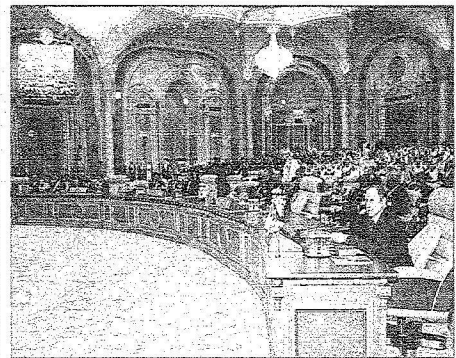
اختتمت القمة الثالثة لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك أعمالها بعد عصر امس الاحد التي عقدت برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وحضور اصحاب الفخامة والسمو
وزعماء قادة وروساء وفود الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط وذلك في مركز الملك عبدالعزيز الدولي للمؤتمرات بالرياض
حزام العتيبي، وارس
(الرياض)



الأمير سلطان رئيس وفد المملكة للقمة



خادم الحرمين الشريفين أثناء ترؤسه الجلسة الختامية



قادة أوبك خلال الاجتماع

المصدر :

عكاظ

التاريخ :

19-11-2007

الصفحات :

21

العدد : 15059

المسلسل : 150

- تعزير التعاون في مجال البحث البيئي والتطوير في مجال البترول
- التأكيد على أن الفقر مسألة أولوية اضافة الى تطوير دعائم التنمية
- ادارة فاعلة لموارد البترول الخاص بدول اوبك تحقيقا لرفاهية الاجيال
- التزام اوبك بتقديم المساعدات الانمائية من خلال قنوات المساعدة

هذه الفرص إلا أنها تنطوي في الوقت ذاته على العديد من التحديات مثل التوزيع غير العادل للدخل واضطراب الأسواق وحالات عدم التيقن. إن الدور المحوري الذي يلعبه البترول في اقتصاديات دولنا واقتصادات دول العالم الأخرى يجعل من مسألة استقرار سوق البترول أمراً ضرورياً وحتمياً ليس من أجل الحفاظ على هذا المورد الحيوي فحسب بل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولنا على حد سواء. إضافة إلى ذلك فإن الدور المحوري الذي يلعبه قطاع الطاقة وخاصة قطاع البترول في اقتصاديات الدول المستهلكة يجعل من مسألة أمن الطاقة أمراً ضرورياً من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة لتلك الدول. وفي الوقت الذي نسعى فيه لتوزيع اقتصادنا وتحسين مستويات المعيشة لشعوبنا فإننا في ظل العولمة، نعي حقيقة أن اقتصاديات دول العالم، إلى جانب الأسواق العالمية بما فيها أسواق الطاقة هي متكاملة ومتداخلة وتعتمد على بعضها البعض.

إن منظمة أوبك تعتبر في مركز قوي يؤهلها الاستمرار في توفير نسبة هامة من الاحتياجات العالمية من البترول، وفي الوقت الذي نذكر التحديات التي تفرضها العولمة والخروف المتغيرة لأسواق الطاقة العالمية فإننا نعلن ما يلي:

1. التأكيد على التزامنا بالمبادئ والأهداف الواردة في كل من ميثاق منظمة أوبك وإعلاني قمبي الجزائر وكاراكاس في عام ١٩٧٥م وعام ٢٠٠٠م إلى جانب الاستراتيجية طويلة الأمد للمنظمة.

2. الاستمرار في امداد الأسواق العالمية بكميات كافية واقتصادية وموثوقة من البترول وبصورة فاعلة وفي الاوقات المطلوبة.

3. العمل مع جميع الأطراف من أجل تحقيق التوازن في اسواق الطاقة العالمية ومستويات مستقرة وتنافسية لاسعار البترول.

4. التأكيد على أهمية السلام العالمي في تحسين فرص الاستثمار في قطاع الطاقة واستقرار واستقرار اسواق الطاقة العالمية.

5. القيام بالاستثمارات اللازمة من أجل زيادة طاقة إنتاج الخام وطاقة التخزين في الدول الأعضاء في المنظمة وحث الدول المستهلكة على إيجاد البنية التحتية تساعد على الاستثمار في قطاع البترول في تلك الدول.

6. التأكيد على العلاقات المتداخلة بين أمن الإمدادات وأمن الطلب العالمي على الطاقة وامكانية استقراره.

7. صحت جميع الأطراف على إيجاد سبل

فقد وافقنا على المبادئ التالية التي تهدف إلى توجيه الجهود والمساعدات المتعلقة بالاقتصاد والطاقة والبيئة في منظمة أوبك والدول الأعضاء فيها وذلك ضمن القضايا الثلاث التالية:

- * استقرار اسواق الطاقة العالمية.
- * الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- * الطاقة والبيئة.

استقرار اسواق الطاقة العالمية

تؤكد على أهمية توفير امدادات مستقرة ومتوفرة وتنافسية من موارد الطاقة من أجل ضمان تحقيق الرخاء في جميع أنحاء العالم وعلى استمرار دور البترول في استهلاك الطاقة العالمي. كما تؤكد أيضاً على الدور الريادي لمنظمة أوبك في مقابلة الاحتياجات المتزايدة من موارد الطاقة للعالم بما في ذلك الدول النامية، وكذلك المهمة التي تضطلع بها المنظمة والمتضمنة في ضمان توفير الامدادات البترولية بصورة فاعلة واقتصادية ومنظمة للدول المستهلكة مع تحقيق دخل ثابت ومعقول للدول المنتجة للبترول وعوائد مقبولة على رؤوس الاموال للمجتمعات المستفيدة في صناعة البترول.

لقد عملت العولمة على توسيع التجارة العالمية وتسريع النمو الاقتصادي في العالم كما عملت أيضاً على تحسين وسائل الاتصالات وربط الأسواق بعضها ببعض وتطوير التقنية وزيادة حركة الاتصال بين الدول والشعوب، ونتيجة لذلك فقد توسعت تجارة الطاقة العالمية ويتوقع لها أن تستمر على هذا المنوال مدفوعة بذلك في النمو الاقتصادي والطلب على الطاقة في العالم، وفي الوقت الذي توفر فيه العولمة مثل

في بداية الجلسة الختامية المتوجزة دعا خادم الحرمين الشريفين ورئيس القمة الامرن العام للمنظمة عبدالله سالم البدري لقرائة إعلان الرياض الصادر عن القمة.

ثم تلا الامرن العام للمنظمة إعلان الرياض في ما يلي نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم
استمررا لروح التعاون التي انتمت بها قمنا اوبك الاولى والثانية اللتان عقدتا في مدينتي الجزائر وكاراكاس في عام ١٩٧٥م وعام ٢٠٠٠م على التوالي فقد تلقينا نحن رؤساء حكومات الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" دعوة كريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية لعقد مؤتمر قمة أوبك الثالثة في مدينة الرياض.

وتأكيدا على الحقوق السياسية الراسخة والدائمة لدولنا على مواردها الطبيعية وتفهمها للالتزامات التي قطعناها دولنا في سبيل المحافظة على مواردها البترولية الناضبة واستغلالها وإدارتها بكفاءة وفاعلية وإزالة اهداها بغرض دعم مسيرة التنمية المستدامة لدولنا وتحقيق

الرخاء والرفاهية لجيلنا والقادمة. وإقراراً بالتزامنا بتطوير دولنا وتنميتها والارتقاء بمستوى المعيشة لشعوبنا. وتأكيدا على دور منظمة أوبك واسهاماتها في سبيل تحقيق الاستقرار في اسواق الطاقة العالمية وفي الرخاء الاقتصادي.

تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتمتمة المستدامة في جوهانسبرج، وتفاقم بوتريتي ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية (نيبادا) ٤- حث الدول المتقدمة على تسهيل حرية حصول الدول النامية على التقنيات الحديثة الموثوقة ذات التكلفة والجودة الاقتصادية المعقولة والمقبولة اجتماعياً والمضمونة بيئياً.

٥- التأكيد على التزام منظمة أوبك المستمر والمواصل لتقديم المساعدات الانمائية من خلال صندوق أوبك للتنمية الدولية وكذلك من خلال قنوات المساعدات الانمائية الثنائية والأقليمية والدولية للدول الأعضاء في المنظمة.

٦- الاستمرار في ربط برامج مؤسسات العون الإنمائي في دول المنظمة بما في ذلك برامج صندوق أوبك للتنمية الدولية مع أهداف التنمية المستدامة والقضاء على فقر الطاقة في الدول النامية ودراسة العمل بالوسائل التي ترمي إلى تعزيز هذه الجهود بالاشتراك مع صناعة الطاقة والهيئات المالية الأخرى.

٧- توجيه وزراء البترول والمالية لدراسة الطرق والوسائل لزيادة التعاون المالي بين الدول الأعضاء بما في ذلك اقتراحات بعض رؤساء الدول والحكومات في مداخلاتهم في القمة

الطاقة والبيئة

تطوياً عملية إنتاج الطاقة واستهلاكها على العديد من التحديات البيئية المحلية والإقليمية والدولية، وقد لعب الإبداع الإنساني والتطورات التقنية على مر التاريخ الحديث دوراً محورياً في مواجهة هذه التحديات وتزويد العالم بموارد البترول والنظيفة بأسعار معقولة وشفافة وتحقيق الرخاء العالمي.

إن جميع الدول المنتجة للبترول مدعوة للاستمرار في تأدية دورها المركزي المتمثل في تزويد العالم باحتياجاته الحالية والمستقبلية من الطاقة مع الأخذ في عين الاعتبار، جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي، الآثار البيئية العالمية المترتبة باستخدام الطاقة.

وتشير هنا إلى أننا بينما نشترك في المجتمع الدولي اهتماماتنا بأن ظاهرة التغير المناخي تمثل تحدياً طويل الأمد، نؤكد في الوقت ذاته على العلاقة المتداخلة بين ذلك الاهتمام من جهة، وضمان اعدادات بترولية آمنة ومستقرة من أجل دعم نمو الاقتصاد العالمي وتمكينه من جهة أخرى، وفي الوقت الذي نشترك في الاهتمامات البيئية العالمية مثل ظاهرة التغير المناخي فإنه من الأهمية أن نؤكد على دور السياسات الحكومية التي جانب الأدوات الأخرى لكل من الأدوات والأسواق والنظريات التقنية في أي

الاقتصادية المعقولة والمقبولة اجتماعياً والمضمونة بيئياً هو ضرورة قصوى لدول العالم بوجه عام، وللدول النامية بوجه خاص. إن دولنا تشترك في جميع الجهود الدولية التي تهدف إلى ردم الفجوة التنموية بين الدول الغنية والدول الفقيرة وتمكين الدول الفقيرة من حرية الوصول إلى موارد الطاقة وحماية البيئة وصيانتها في ذات الوقت.

إن الدعامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة تتطلب مفهوماً شاملاً لقضايا التجارة والتسويق الدوليين وقضايا الطاقة والتقنية ومع التأكيد على مبدأ السيادة من الأهمية بمكان أن نستمر في العمل من أجل التوصل إلى نتائج مكررة لجولة النوحه للمفاوضات التجارية ذات التوجه التنموي، التي جاء مندوب الدول النامية بالوسائل التي تساعدها على تحقيق التنمية وكذلك تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر فيها، وعلى نفس القدر من الأهمية في هذا الشأن، نؤكد على ضرورة أن تكون السياسات الاستثمارية والتجارية عالية وموجهة لتسهيل عملية نقل التقنية للدول النامية بتكاليف معقولة وشروط ممتنة، وخاصة فيما يتعلق بالتقنيات المقبولة بيئياً.

إن الدول الأعضاء في منظمة أوبك في الوقت الذي تنضم فيه إلى المجتمع الدولي في الجهود التي يبذلها من أجل تحقيق "الاهداف التنموية" الايجابية" تضع في اعتبارها مصالح الدول النامية وتأخذها مأخذ الجد عند اتخاذ قراراتها المتعلقة بإنتاج البترول والاستثمار فيه، وكذلك عند تنفيذ البرامج والمبادرات المتعلقة بالمساعدات التنموية لقد تم تأسيس صندوق أوبك للتنمية الدولية في خلال مؤتمر القمة الاول في الجزائر لغرض تقديم المساعدات الانمائية للدول النامية إن الدول الأعضاء في منظمة أوبك في الوقت الذي تؤكد فيه على العلاقة المتبادلة القوية بين الدول والتنمية وإمكانية دعم كل منهما من أجل تحقيق التنمية المستدامة تعلق ماليي:

١- التأكيد على أن مسألة القضاء على الفقر يجب أن تأخذ الأولوية الاهتمام العالمي وأن تكون الدافع لكافة الجهود المحلية والإقليمية والدولية.

٢- الاستمرار في العمل مع المجتمع الدولي من أجل تطوير دعائم التنمية المستدامة ذات الاعتماد المتبادل وهي التنمية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي وحماية البيئة.

٣- التركيز على الأهمية أن يحقق المجتمع الدولي ااهداف التنموية بما فيها تلك الاهداف التي تضمنتها جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، واهداف التنمية الالفية للأمم المتحدة، وخطة

ووسائل تعزيز فعالية اسواق البترول المالية من أجل التقليل من التقلبات قصيرة الامد في الاسعار التي تضرب الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء

٨ تعزيز الكفاءة والاستدامة في إنتاج واستهلاك الموارد البترولية مؤكداً على الدور الفاعل للتقنية والابتكار في هذا المجال

٩ مواصلة عملية التنسيق والتشاور مع الدول الأخرى المصدرة للبترول لما فيه صالح جميع الدول المنتجة له.

١٠ تقوية وتوسيع مجالات الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة من خلال منتدى الطاقة الدولي والمندوبات الدولية والأقليمية الأخرى لما فيه مصلحة الجميع والتشويه بالحوارات الناجمة بين كل من منظمة أوبك من جهة وكل من الاسواق الأوروبية وجمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية ووكالة الطاقة الدولية وغيرها من جهة أخرى.

١١ التأكيد على أن الإجراءات والتشريعات التي تعمل على المساس بروح التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة ستقوض استقرار السوق وأمن الطاقة.

١٢ تشجيع التعاون ونبال الخبرات في المجالات التقنية وتطوير الموارد البشرية بين الصناعات البترولية في الدول الأعضاء في منظمة أوبك وكذلك مع الجهات الأخرى من أجل تعزيز الكفاءة والابتكار والحكمة بالاضافة إلى تحتي أفضل ممارسات الصناعة العالمية في هذا المجال.

١٣ حث حكومات الدول المستهلكة على تبني سياسات تجارية ومالية وبيئية وسياسات طاقة تحسم بالشفاافية والوضوح وعدم التمييز وتؤدي إلى حرية الوصول إلى الاسواق ومصادر التمول.

١٤ العمل مع الحكومات الأخرى والمنظمات العالمية وكذلك مع قطاعات الأعمال العالمية من أجل تسهيل الاستثمار في التقنية ونقلها إلى الدول الأعضاء في منظمة أوبك وذلك بغرض تنويع اقتصادات دولنا وتحقيق الرخاء الاجتماعي والتنمية المستدامة.

الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة

نؤكد بأن الطاقة ضرورية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وإنجاز اهداف التنمية الالفية، إلى جانب خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج لقد اتفق المجتمع الدولي عبر العديد من المنابر، الدولية المختلفة على أن حرية الوصول إلى خدمات الطاقة الموثوقة وذات التكلفة والجودة

الاحتباس الحراري تلتزم في هذا الشأن بخطين اساليب ادارة جمع انواع الغابات وصيانتها وتحقيق التنمية المستدامة لكل منها، ومن اجل تحقيق هذه الغاية هناك حاجة ماسة للتعاون وتكثيف الجهود الدولية الجماعة في هذا المجال.

4- التأكيد على المبدأ الرئيس المتمثل بـ «المسؤوليات والامكانيات المشتركة والمتباينة» لدى النظر في السياسات والاجراءات المتعلقة بالتغير المناخي بما في ذلك تنفيذ بنود اتفاقية الامم المتحدة الاطارية للتغير المناخي وبروتوكول كيوتو.

5- التأكد من توازن وشمولية جميع السياسات والاجراءات التي يتم اتخاذها للتعامل مع المسائل المتعلقة بالتغير المناخي مع الأخذ في عين الاعتبار تأثيراتها على الدول النامية بما فيها الدول التي تعتمد اعتماداً كبيراً على إنتاج وتصدير انواع الوقود الاحفوري.

6- التأكيد على اهمية انتاج سياسة شاملة فيما يتعلق بظاهرة التغير المناخي التي تتطرق لجميع العازات المسببة للاحتباس الحراري ومصادرها وقضاغاتها واحواضها والاستفادة من الية بروتوكول كيوتو المتعلقة بذلك.

7- التأكيد على اهمية استخدام تقنيات بيرونية انظف واكثر كفاءة وذلك من اجل حماية البيئة المحلية والإقليمية والدولية وكذلك التأكيد على اهمية التعجيل بتطوير التقنيات المتعلقة بظاهرة التغير المناخي مثل تقنية استخلاص الكربون وتخزينه.

التزام محلي او دولي.

ومع الاستعداد لاتعداد المؤتمرات الثالث عشر لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية للتغير المناخي والاجتماع الثالث لأطراف بروتوكول كيوتو الذي سيعقد في جمهورية اندونيسيا احدى الدول الاعضاء في منظمة اوپك الى جانب المؤتمرات والملتقيات الأخرى ذات العلاقة فاننا سنستمر في التعاون مع المجتمع الدولي من اجل بحث تلك القضايا والتحديات بصورة شاملة ومنصفة وفاعلة، وعليه فإن الدول الاعضاء في منظمة اوپك في الوقت الذي تفر فيه بالعلاقات المتداخلة بين انتاج الطاقة واستهلاكها وحماية البيئة وصيانتها والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية تلغن مايلي:

1- استمرار الدول الاعضاء في المنظمة في الاستجابة للتحديات البيئية العالمية ومساندة الجهود الدولية المتعلقة بتلك القضايا بأقل التكاليف الممكنة.

2- تعزيز التعاون في مجال البحث والتطوير في مجال البترول فيما بين المراكز العلمية والتقنية التابعة للدول الاعضاء في المنظمة الى جانب التعاون مع المراكز العالمية الأخرى ومع صناعة البترول وذلك بهدف زيادة قاعدة الموارد البترولية ونتاج البترول بكفاءة والاستمرار في تطوير انواع انظف من الوقود.

3- التأكيد بأن الغابات تلعب دوراً حاسماً في الحفاظ على التوازن البيئي كوسائط امتصاص ومصادر ومكامن للغازات المسببة لظاهرة